د.هدى ياسين

الليرة بين مطرقة الدولار وسندان الفشل الحكومي الإقتصادي

في ظل تفاقم جملة المشاكل التي تثقل كاهل الإنسان في بلادنا, وتنتهك قيمته بصفته كائناً حراً وسيداً مستقلاً في نظام عيش كريم, وفي ظل إرتفاع معدلات البطالة, والفقر, وقضايا وصعوبات العمل، وشح الأجور, إلى تردي الخدمات الحياتية, وصولاً إلى أزمة الدولار وتداعياته الجنونية لناحية إرتفاع سعر صرفه, مقابل تتالي إنهيار الليرة اللبنانية ليسجل رقم قياسي خطير في تاريخ الحكومات السابقة, وإرتفاع أسعار السلع بشكل خيالي دون حسيب أو رقيب، وتزايد الأزمة الصحية وإنتشار وباء كورونا الخطير وتضاعف أعداد المصابين، وعدم تأمين فرص عمل للشباب، وغياب الضمان الصحي الشامل للأفراد إضافةً إلى الأزمات المعيشية التي تتعلق بتردي خدمات المياه، والإنقطاع المستمر والمتواصل للكهرباء، وإرتفاع تكاليف الإتصالات حيث تعتبر فاتورة الاتصالات في لبنان الأعلى في العالم العربي، والأجور المتدنية التي يعاني منها اللبنانيون التي بالكاد تكفي متطلباتهم لمدة أسبوع، وغلاء كلفة المعيشة (السكن، نقل، مواد غذائية وفوضى الأسعار المرتفعة)، حيث أن أكثر من نصف اللبنانيين باتوا يعيشون تحت خط الفقر، وهي نسبة آخذة بالإرتفاع، وكارثة إنفجار مرفأ بيروت (4 آب 2020) التي خلّفت وراءها عدداً كبيراً من الضحايا والمفقودين، والآلاف من الجرحى والمصابين، وتشريد عشرات الآلاف من المواطنين عن بيوتهم ومساكنهم، والخراب الواسع والخسائر الفادحة والأضرار البالغة بالمباني والممتلكات... في مشهد مأساوي قلّ نظيره في العقود الأخيرة، حيث قدّر محافظ بيروت "الخسائر المادية الناجمة عن الانفجار ما بين 10 إلى 15 مليار دولار أمريكي" (1)، وقد وصف البعض الإنفجار بأنه "أكبر أزمة وكارثة يعانيها

لبنان في العصر الحديث"، ضاعفت خسائرها من معاناة لبنان، الذي يعيش أزمة اقتصادية غير مسبوقة، ومديونية تزيد عن 92،2 مليار دولار(2)، أو 170 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي للبلاد، في واحد من أكبر أعباء الديون في العالم (3).

وفي ظل تسارع الأحداث وتقلّب المواقف، تبين الأرقام والمقاربات، الصورة القاتمة والسوداء عن الوضع في لبنان مالياً واقتصادياً وادارياً، وهي ميؤوس منها بسبب أجندات وأسباب خاصة(داخلية وخارجية).

وبنتيجة هذا المشهد، ذهبت خطة صندوق النقد الدولي إلى مقاربات تقوم على اعتبار كل المستحقات والديون المتوجبة على لبنان من اليوم وحتى سنة (2050) هي بحكم المستحقة، وبات التعاطي مع لبنان كبلد مُفلس، وليس كبلد مُتعثر يحتاج إلى إعادة هيكلة، ولم يعلن إفلاسه حتى الآن.

المشهد المالي والسياسي بات يبدو الآن قاتماً جداً، وأسوأ ما فيه هو الشعور بغياب الحلول والمخارج، فبات المواطن اللبناني يشعر بأنه متروك لقدره ومصيره، ويتفرّج على البلد يغرق أمامه، وهو يغرق معه في ظل حكومة عاجزة عن إجتراح الحلول، التي تُبعد الانهيار الشامل عن البلد، وتضعه على سكة الحلول المَرجوّة، وتعيد الثقة للشعب بحاضره ومستقبله.

فالمواطن اللبناني يستفيق على الارتفاع الجنوني لسعر الدولار، وإنقراض المواد الاستهلاكية التي أصبحت أسعارها أيضاً جنونية، وينام على هَم الكهرباء والموالدات والمازوت والمحروقات. لكنه رغم ذلك يبحث عن لقمة عيش تُجنَّبه العوز وتحفظ كرامته مع ارتفاع عدّاد العاطلين عن العمل يومياً، ونزول الناس إلى الشوارع للتعبير عن يأس وغضب، لعلّ هناك من يسمع صراخهم وإستغاثاتهم للتخلّص من هذا الوضع المأساوي، الذي لم يتصوروا يوماً أنهم سيعيشونه ويصلون إليه.

أمام هذه الأزمات المعيشية والإقتصادية والإجتماعية والمالية, تبقى صرخة المواطن هي التي تعبّر عن واقع مرير يعيشه اللبنانيون بكل مفصل من مفاصل حياتهم، محاولين مواجهة الأزمات الآنفة الذكر, التي تعود أسبابها إلى أمور عديدة منها :

- فشل سياسات الدولة في معالجة قضايا المواطنين، وعجزها عن متابعة وإدارة الملفات الحياتية والإقتصادية والإجتماعية والمالية...
- جمود العالم العربي, وتخلف الدولة عن القيام بعمليات تنمية لتحقيق العدالة والمساواة وخلق فرص عمل للمواطنين.
- الفساد المستشري والمنتشر في بعض مؤسسات الدولة, إذ بالكاد نجد مؤسسة حكومية تعمل بأداء مُحكم وجيد، بل تعاني هذه المؤسسات من الضعف والتراخي...
- السياسات المالية غير المدروسة التي أوصلت البلد إلى الخضوع لرحمة وسيطرة المصارف.

أمام هذا الواقع المرير والأسباب التي أشرنا إليها من البديهي أن تنشأ هذه الأزمات.

فالأسباب الاقتصادية والمالية كافية للاستنتاج بأنّ سعر صرف العملة الوطنية يتعرّض لضغوط اقتصادية، بالإضافة إلى العوامل النفسية التي تتسبب بها النكسات السياسية.

وفي هذا السياق، يمكن القول أنّ الوضع المالي مقبلٌ على فترات صعبة، خصوصاً أن الطبقات الشعبية والعمال يستعدون لرفض أي محاولة لتقليص الدعم، بما يعني أنّ الأموال ستنفد، في غياب خطط الإنقاذ، الأمر الذي سيؤدي إلى كارثة تتجمّع مؤشراتها تباعاً. في حال رفع الدعم عن المحروقات والأدوية والقمح وكل المواد الأساسية إثر فقدان "المصرف المركزي" قدرته على التمويل، مع بلوغ إحتياطي العملات الأجنبية مرحلة حرجة (4).

وقد حذّر وزير خارجية فرنسا قائلاً: كلّما تأخّر تشكيل الحكومة اللبنانية غرق المركب أكثر، والعرقلات يجب أن تتوقف، ولبنان لم يعد يحتمل(5)، علماً أن فرنسا قدمت مبادرتها "كفرصة إنقادية للبنان"، وهي تضمنت ورقة إصلاحية للحكومة الجديدة، تحدّد من خلالها شكل الحكومة الجديدة، والرئيس المنتخب على أساسها، كمبادرة لحل عقدة وأزمة الحكومة اللبنانية القائمة. وقال ماكرون عند زيارته للبنان عُقب الإنفجار المشؤوم أنه: "سيخوض حواراً صريحاً مع المسؤولين وشدّد على ضرورة وضع حد للفساد، والبدء بالإصلاحات كشرط للدعم"،لافتاً إلى أن لبنان سيظل يعاني إذا لم تُنفد الإصلاحات التي سيطرحها في مبادرته...

وشدّد الرئيس الفرنسي على ضرورة تحقيق الإصلاحات للحصول على تجاوب دولي فيما يتعلق بمساعدات مؤتمر سيدر وأوضح أن المساعدات التي تطرق إليها الجانب الفرنسي في الورقة تتعلق بمؤتمر سيدر، ولا علاقة لها بالمساعدات التي تخص تفجير مرفأ بيروت، و"سيدر" هو مؤتمراقتصادي عُقدَ بباريس في أبريل/ نيسان 2018 بمشاركة 50 دولة، بهدف دعم اقتصاد لبنان، وبلغت القروض المالية الإجمالية المتعهدّة من الدول المانحة قرابة 12 مليار دولار(6) .

في حين كان قد أكّد مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي "جهاد أزعور" أن صندوق النقد على أتم الاستعداد لمساعدة لبنان. وأضاف نتطلع إلى الحكومة المقبلة، والخطوة الأولى هي أن تقدم الحكومة اللبنانية برنامج إصلاحات شامل وموثوق به، يساعد في معالجة المشاكل الاقتصادية والمالية المتعددة التي يواجهها لبنان بسبب الازمات المتعددة التي مربها، والتي اضيفت إليها تداعيات إنفجار 4 آب. وهذا البرنامج يجب أن يكون مدعوماً من مختلف الأطراف ويكون موجهاً إلى إعادة الثقة، وإعادة الاستقرار الاقتصادي (7). وفي المقابل أكد نائب رئيس مجموعة البنك الدولي لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "فريد

بلحاج" أن "البنك الدولي جاهز لإعادة تخصيص مليار دولار لدعم الاقتصاد اللبناني، والمشاريع الأكثر أولوية، والمطلوب من الحكومة اللبنانية فتح الأبواب للداعمين من المجتمع الدولي بشكل يعيد الثقة ويسهم في مساعدة الشعب اللبناني" (8).

أمام هذه المعطيات للمشهد المتدحرج نحو الهاوية والقعر، لم يبق من أمل سوى الصلاة والتضرّع من أجل أن يَرأف الله بشعب لبنان، وينوَّر عقول المسؤولين اللبنانيين لتحمل المسؤولية الحقيقية للقيام بما يُجنّب لبنان السقوط... ولكن كيف يمكن أن يرأف بمَن بيده القرار ولا يعمل ولا يبادر لإخراج لبنان من أزمته؟...

ويبقى السؤال المطروح, إذا لم يتحرك الوضع السياسي، وإذا بقيت الدولة بلا خطة، وبلا أمل في الحصول على مساعدات خارجية، كيف سيكون المشهد بعد بضعة أشهر من الآن؟ وهل تستطيع الفئات الوسطى, والفقيرة من الشعب اللبناني التحمّل والصمود والصبر, أمام تداعيات هذه الأزمات الخطيرة (أزمة الدولار, إرتفاع الأسعار...) وخاصة الذين يعانون من البطالة(العاطلين عن العمل), إذا إزدادت الأمور المالية أكثر تعقيداً, وطالت أزمة كورونا أكثر فأكثر؟...

ما أحوجنا إلى صلاة ودعاء شبيهين بصلاة ودعاء للاستسقاء!!

المراجع

، بتاريخ 13/آب/2020. www.arabic.rt 1.com–كارثة مرفأ بيروت...حصيلة ثقيلة للخسائر المادية،

2–تقريرصادر عن بنك عودة، ارتفاع اجمالي الدين العام في لبنان إلى 92،2 مليار دولار، المصدر(موقع النشرة الاقتصادي، بتصرف)

، بتاريخ 24/ تموز/2020www.uac-org.org

3- وزير المالية اللبناني غازي وزني، لبنان ينوي إعلان خطة هيكلية الديون نهاية 2020، نشر في 28/ مارس و20 مايو، بيروت فرنس برس.

،بتاريخ 28/آذار/2020.www.alarabiya.net

4-لبنان...أزمة في المواد الأساسية بسبب احتمال نفاد احتياطي المصرف المركزي،

، بتاريخ 2020/10/17www.aljazeera.net

5-فرنسا تحذّر من "غرق المركب أكثر" مع تأخر تشكيل الحكومة اللبنانية، "باريس الشرق الأوسط أونلاين"

، (الشرق الأوسط" جريدة العرب الدولية، بتاريخ 21/ أكتوبر/2020.www.aawsat.com

6-بيروت /ريا شرتوني/ الأناضول، مصدر فرنسا تسلم لبنان ورقة "خطوط إصلاحية"

، بتاريخ 27/آب/2020www.aa.com.tr

7-جهاد أزعور:صندوق النقد على اتم الاستعداد لمساعدة لبنان،

، بتاريخ 19/تشرين الأول/2020 www.elnasher com.

8-فريد بلحاج:البنك الدولي جاهز لتقديم مليار دولار لدعم اقتصاد لبنان،

، بتاريخ 21/تشرين الأول/2020 www.elnasher com.